A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/910
19 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البندان ٨ و ٩٥ (ج) من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ موجهة إلى
رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

أود أن ألتمس إعادة فتح باب المناقشة في البند ٩٥ (ج) من جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، للنظر في الآثار المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ إلى سنة ٢٠٠٠ بالنسبة للحواسيب. ومرفق طيه مذكرة تفسيرية ومشروع قرار بشأن هذه المسألة.

كما أود أن ألتمس تعميم هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، والنظر في المسألة مباشرة في جلسة عامة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

(توقيع) أحمد كمال
السفير والممثل الدائم

210598 210598 98-13954

المرفق الأول

مذكرة تفسيرية

مع اقتراب حلول سنة ٢٠٠٠، فإن التحدي المتمثل في حل مشكلة تحويل التواريخ إلى سنة ٢٠٠٠ في الحواسيب، والمعروفة أيضا باسم "خطأ الألفية" أو "سنة ٢٠٠٠"، يكتسب أهمية متزايدة حقيقية.

ومشكلة "سنة ٢٠٠٠" قد نشأت لأن أنظمة الحواسيب القديمة تستخدم رقائق وبرامج لا تميز سوى الرقمين الأخيرين من السنة، وليس جميع الأرقام الأربعة معا. ونتيجة لذلك، فسوف تقرأ سنة ٢٠٠٠ وما بعدها على أنها سنة ١٩٠٠ وما بعدها. وقد فعل المبرمجون الأوائل ذلك لتوفير حيز تخزيني ولتبسيط الحسابات. وكان من المفترض أن البرامج الأقدم ستحال إلى الاستيداع قبل التسعينات. إلا أن ما حدث هو أن الكثير منها لا يزال يستخدم في أنحاء شتى من العالم. وهذا البرنامج لن يعمل بصورة سليمة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ ما لم تتخذ إجراءات علاجية قبل ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

ومع أن الموعد النهائي غير مرن بالمرة، فإن مهمة معالجة خطأ الألفية ستستغرق وقتا طويلا، كما أنها تحتاج إلى خبرة فنية وموارد مالية. ومتى اتخذت الإجراءات العلاجية، فسوف يلزم إجراء كم هائل من الاختبارات لكفالة أن جميع الأعطال المحتملة قد تم اكتشافها وأن عملية التعديل نفسها لم تُدخل إلى النظام أخطاء جديدة.

ولمشكلة "سنة ٢٠٠٠" آثار هائلة على جميع الأنشطة التي تعتمد على النظم الالكترونية في جميع أنحاء العالم. فسوف تؤثر على نظم الحواسيب ومعدات المراقبة الالكترونية التي تحتوي على رقائق مثبتة وساعات داخلية. وإن لم يصحح خطأ الألفية في حينه، فإنه سيؤثر على مجالات حيوية، مثل الإمداد بالكهرباء، والمواصلات السلكية واللاسلكية، والنظم المالية، والنقل، والصحة العامة، ونظم البناء والمصانع، والإمدادات الغذائية، وخدمات الطوارئ، وتنظيم الرعاية والخدمات الاجتماعية. وسوف يكون لهذا أثر هائل على اقتصاد البلدان كافة.

وبصرف النظر أيضا عما قد يفعله بلد ما لتلافي المشاكل داخل حدوده، فإنه مع ذلك سيتأثر تأثرا ضارا بفعل إهمال البلدان الأخرى في حل مشكلة "سنة ٢٠٠٠". ومن الأمثلة على ذلك: المواصلات السلكية واللاسلكية والأعمال المصرفية وخدمات النقل على الصعيد الدولي. والمشكلة تتطلب عملا جماعيا ومتضافرا، لأن الحلول الفردية قد تتضارب. لذلك، فإن على جميع البلدان أن تجري التعديل اللازم بالنسبة لسنة ٢٠٠٠. وأي شيء دون ذلك ستكون له آثار على أي بلد لا يمتثل، كما أنه سيؤثر سلبيا على البلدان التي تنجز التعديل في حينه.

وبالنظر إلى الآثار العالمية لمشكلة "سنة ٢٠٠٠"، بادر الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنته الفرعية التقنية، اللذان أتشرف برئاستهما، إلى إبقاء المسألة قيد النظر المستمر. إذ يجري حاليا بذل كل جهد ممكن لكفالة أن جميع المجالات الحاسمة في منظومة الأمم المتحدة قد تم تعديل التواريخ فيها إلى سنة ٢٠٠٠ بوقت كاف. كما يجري بذل الجهود لمساعدة الدول الأعضاء على مجابهة تحدي "سنة ٢٠٠٠". وقد تم إعداد تحليل للمشكلة وإحالته إلى جميع البعثات، بغية تنبيه الدول الأعضاء إلى جميع آثار المشكلة وتداعياتها. وقد تم تحديد عنوان إلكتروني خاص في الشبكة العالمية لهذا الغرض. وعلاوة على ذلك، فإن حلقة العمل المعنية بالمعلوماتية، التي نظمها الفريق العامل المعني بالمعلوماتية يوم ١١ أيار/ مايو ١٩٩٨ بمقر الأمم المتحدة، قد انصبت بالكامل على تحدي "سنة ٢٠٠٠".

وبالنظر إلى التهديدات الخطيرة التي تشكلها مشكلة تحويل التواريخ إلى سنة ٢٠٠٠ في الحواسيب، وإلى الطابع العالمي لهذا التحدي، فإن من مصلحة جميع الدول الأعضاء أن تنظر في المسألة على وجه السرعة وأن تتخذ قرارا بتوافق الآراء في الجمعية العامة. ومن شأن هذا أن يزيد من الوعي بالمشكلة، وأن ييسر التأهب لمجابهة التحدي. ومن شأن هذا أيضا أن يمهد السبيل أمام التعاون العالمي على مجابهة التحدي العالمي الذي تفرضه "سنة ٢٠٠٠".

المرفق الثاني

مشروع قرار

الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ
إلى سنة ٢٠٠٠ بالنسبة للحواسيب

إن الجمعية العامة،

إذ تدرك أن فعالية تصريف أعمال الحكومات والشركات والمنظمات الأخرى تتهددها مشكلة تحويل التواريخ إلى سنة ٢٠٠٠ في الحواسيب، أو "خطأ الألفية"،

وإذ تؤكد ضرورة القيام بعمل فعال لمعالجة المشكلة، وذلك بوقت كاف قبل تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ غير المرن، الذي قد تتوقف بعده نظم مهمة عن العمل،

وإذ تدرك ما لمشكلة "سنة ٢٠٠٠" المحتملة الخطورة من أثر على البلدان كافة التي يتزايد اعتماد اقتصاد كل منها على الآخر،

وإذ تؤكد أن مشكلة "سنة ٢٠٠٠" يمكن أن تؤثر على كل من نظم الحواسيب والكثير من معدات المراقبة الالكترونية التي تحتوي على رقائق مثبتة وساعات داخلية، مع ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على مجالات مهمة، مثل الإمداد بالكهرباء، والمواصلات السلكية واللاسلكية، والنظم المالية، والنقل، والصحة العامة، ونظم البناء والمصانع، والإمدادات الغذائية، وخدمات الطوارئ، وتنظيم الرعاية والخدمات الاجتماعية،

وإذ تؤكد أيضا أن الجهود المتضافرة من جانب الحكومات والمنظمات الخاصة والعامة والدولية لازمة لمعالجة مشكلة "سنة ٢٠٠٠"،

وإذ تقدر قيام البنك الدولي بإنشاء صندوق استئماني للمساعدة في الجهود الرامية إلى حل مشكلة "سنة ٢٠٠٠"، والتبرعات المقدمة للصندوق من الدول الأعضاء،

وإذ تقدر أيضا جهود الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في زيادة مستوى الوعي بمشكلة "سنة ٢٠٠٠"،

١ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تعطي أولوية عليا لمسألة زيادة مستوى الوعي، بكفالة اشتراك القطاع الخاص بصورة كاملة في معالجة مشكلة "سنة ٢٠٠٠"، وكذلك بحل المشكلة في النظم التي تخضع لسيطرتها، وأن تنظر في أمور منها تعيين منسق قطري لهذا الغرض؛

٢ - تناشد جميع الدول الأعضاء أن تقيم تعاونا عالميا لكفالة مجابهة تحدي "سنة ٢٠٠٠" في حينه وبصورة فعالة؛

٣ - تطلب إلى الحكومات ومنظمات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني أن تتبادل، محليا وإقليميا وعالميا، خبراتها في معالجة مشكلة "سنة ٢٠٠٠"؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لكفالة أن تتخذ جميع وحدات منظومات الأمم المتحدة التدابير اللازمة لضمان أن حواسيبها ومعداتها التي تحتوي على وحدات تجهيز دقيقة قد تم تعديلها لـ "سنة ٢٠٠٠" قبل التاريخ المستهدف بوقت طويل، وأن تقيم آلية لمراقبة الإجراءات والتعديلات؛

٥ - تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعد، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨، خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة تتضمن مبادئ توجيهية تهتدي بها الدول الأعضاء في معالجة الجوانب المتنوعة لمشكلة "سنة ٢٠٠٠"؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل أن منظومة الأمم المتحدة تراقب عن كثب مصادر التمويل الفعلية والمحتملة لمساندة جهود البلدان النامية من أجل معالجة مشكلة "سنة ٢٠٠٠"، وأن يسهل موافاة الدول الأعضاء بالمعلومات اللازمة عن إمكانيات التمويل هذه؛

٧ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا عن الخطوات المتخذة داخل منظومة الأمم المتحدة وبالاشتراك مع الدول الأعضاء لحل هذه المشكلة؛

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والخمسين بندا بعنوان "الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ إلى سنة ٢٠٠٠ بالنسبة للحواسيب".

- - - - -